أن من الضروري أن تجد المنطقة دون الإقليمية محاورين في الأمم المتحدة ينظرون إليها من منظور إقليمي[١٦].

وشدد ممثل غينيا الاستوائية على المسؤولية الخاصة المنوطة بمجلس الأمن في معالجة أزمات المنطقة، كما أعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأكد أنه رغم التطورات الإيجابية الأخيرة، ما زالت بلدان المنطقة تعاني من أوضاع هشة، وشدد على الحاجة لوجود سياسي دائم للأمم المتحدة على مستوى المنطقة دون الإقليمية[١٧].

وأوضح المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي أن التشخيص والعلاج الواردان في التقرير يمكن أن يطبقا على جميع مناطق أفريقيا، وكرر التأكيد على المفارقة المتمثلة في أن منطقة وسط أفريقيا هي واحدة من أغنى المناطق بما وهبتها الطبيعة من إمكانيات وموارد طبيعية وإن كانت في نفس الوقت أضعف المناطق أداءً بالنسبة للتنمية الاقتصادية-الاجتماعية. وبعد أن أشار إلى كثرة المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الموجودة في وسط أفريقيا، أكد ضرورة تعزيز القدرات القائمة، وأعرب عن أمله في أن يساعد الوجود السياسي الإقليمي للأمم المتحدة في تعزيز التنسيق فيما بين المبادرات المختلفة. أما بالنسبة للشكل الذي ينبغي أن يتخذه ذلك الهيكل، فقد قال إن الاتحاد الأفريقي يتوقف على مرونة بلدان المنطقة دون الإقليمية المستعدة لبحث هذه المسألة مع المبعوث الخاص الذي سيعينه الأمين العام. وفي حين أعرب عن دعمه طلب بلدان المنطقة دون الإقليمية، فقد شدّد على أن شكل ذلك الوجود هو أقل أهمية من كفاءته وفعاليته[١٨].

وأشار نائب الأمين العام للشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أنه جرى إحراز تقدم فيما يتعلق بآلية الأمن الجماعي، وابلغ المجلس بأن مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا أصبح في طور العمل. وأضاف أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تبذل جهودا لتحسين منع الصراعات وإدارة الصراعات وتسويتها في المنطقة دون الإقليمية من خلال جملة أمور، منها تفعيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا. ومع الإشارة إلى التقدم المحرز باتجاه توطيد أركان السلام والأمن في عدد من البلدان، قال إن هناك دينامية جديدة تجري في وسط أفريقيا، وكرر الدعوة إلى إنشاء مكتب إقليمي دائم للأمم المتحدة[١٩].

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ إلى ٢٧.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٤.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و٣٥.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٥ إلى ٣٨.

الأمريكتان

٢٣ - المسألة المتعلقة بهايتي

المقرر المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١١٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١١٢ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي[١]. وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى أنه يجري التحول من بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وأنه من المتوقع إتمام تصفية بعثة الأمم

(١) S/2000/150، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٧ (١٩٩٩).

المتحدة للشرطة المدنية في هايتي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. أما البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، التي أنشأتها الجمعية العامة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠[٢]، فمن المتوقع لها أن تعزز النتائج التي حققتها بعثة الشرطة المدنية والبعثة المدنية الدولية في هايتي، وكذلك بعثات الأمم المتحدة السابقة، من حيث احترام حقوق الإنسان، وتعزيز فعالية الشرطة والقضاء، وتنسيق حوار المجتمع الدولي مع الجهات السياسية والاجتماعية الفاعلة في هايتي، بما يسهل الانتقال من الأولويات الأمنية إلى أولويات التنمية. وشدد الأمين العام على أنه لابد من معالجة التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة متكاملة من أجل توطيد أركان الديمقراطية والسلام. وشجع، في ذلك الصدد، الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة في التحول من حفظ السلام إلى بناء السلام والإسهام في الصندوق الاستئماني الذي أنشأته البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، لاحظ الأمين العام أن المناخ السياسي في هايتي تهيمن عليه أنشطة ما قبل الانتخابات، وأنه على الرغم من العقبات العديدة، فإن العملية الانتخابية تسير بشكل مشجع، ويبدو أن الظروف متوفرة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المقرر في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد شملت تلك العقبات بعض أعمال العنف الانتخابي، ومشكلات لوجستية في عملية تسجيل الناخبين وإيقاف عملية التسجيل في إحدى المقاطعات. ولاحظ الأمين العام أن جميع الزعماء السياسيين التزموا بضمان امتناع أنصارهم عن القيام بأي أعمال عنف يمكن أن تعرض إجراء الانتخابات ونزاهتها للخطر. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، أشار إلى أن البعثة واصلت نشر عناصر شرطتها المدنية في أنحاء مقاطعات هايتي التسع، وأحرزت تقدما كبيرا في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية، مع التركيز على شرطة المجتمعات المحلية، وإقرار القانون وحفظ النظام، ومكافحة الجرائم الكبرى والاتجار في المخدرات، وتعزيز إدارة الشرطة والشؤون اللوجستية. وقد تحسنت حالة الشرطة الهايتية في الفترة التي يغطيها التقرير، حيث انخفض بدرجة كبيرة عدد الجرائم الكبرى المرتكبة ضد ضباط الشرطة وعدد ضباط الشرطة المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وحيث تم الاضطلاع بالعديد من العمليات الناجحة في مكافحة جناح الأحداث والاتجار في المخدرات. وأفاد أن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الثنائيين يتعاونون في إعداد المساعدة المقرر توفيرها لإصلاح القضاء في سياق البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي.

ووجه المجلس دعوة إلى ممثل هايتي للمشاركة في الجلسة. وأدلى الرئيس (بنغلاديش) ببيان بالنيابة عن المجلس[٣]، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يثني على ممثل الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، وعلى جميع البعثات السابقة التي نُشرت في هايتي لمساعدتها حكومة هايتي على دعم اكتساب قوة الشرطة الوطنية الهايتية للاحتراف المهني، وتعزيز النظام القضائي في هايتي وغيره من المؤسسات الوطنية، تعزيز حقوق الإنسان؛

يثني على الأمين العام لقيامه بضمان الانتقال على مراحل إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، **ويسلم** بأن الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء يشكلان مهمة رئيسية تواجه حكومة وشعب هايتي، وبأنه لا يمكن الاستغناء عن المساعدة الدولية الهامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في هايتي؛

يرحب بالمبادرة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع إطار عمل استراتيجي ونهج شامل لبرنامج الأمم المتحدة طويل الأجل لدعم هايتي، **ويؤكد** الصلة الحيوية بين الاستقرار الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) القرار ٥٤/١٩٣.

(٣) S/PRST/2000/8.